IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – البحث السابع (ص: 140 - 156)
15 – أيار – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[أساليب نحوية واردة عن العرب، (خبر المبتدأ – أنموذجا)]

دراسة وصفية

إعداد الباحثين:

الدكتور/ أحمد إبراهيم حران. مدرس اللغويات بجامعة آدم بركة

الدكتور/ تجاني علي آدم. مدرس اللغويات بجامعة آدم بركة

الدكتور/ خالد آدم موسى. مدرس اللغويات بجامعة الملك فيصل بتشاد. والأمين العام للجامعة نفسها.

المستخلص :

تناول هذا البحث أساليب نحوية واردة عن العرب خبر المبتدأ أنموذجا. ويهدف البحث إلي حصر ودراسة الأساليب النحوية الواردة في خبر المبتدأ وبيان أثرها في الدراسات النحوية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلي أن هناك أساليب مختلفة لخبر المبتدأ أثارت خلاف العلماء. بعض هذه الأساليب شذت عن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فلم يكن لها أمثلة واردة فيهما، كما أن بعضها تؤدي إلى اللبس في الكلام وفيها شيء من التكليف والتعقيد المعنوي.

وأوصت الدراسة بالبحث عن قضايا في أساليب الخبر التي شذت عن القرآن الكريم والحديث الشريف.

Abstract:

This research deals with grammatical methods from the Arabs, the subject of the sentence as a model. The research aims to limit and study the grammatical methods mentioned in the predicate of the subject and to indicate their impact on grammatical studies.

The study followed the descriptive analytical approach.

The study then concluded that there are different methods for the predicate of the subject, which aroused a dispute among scholars. Some of these methods deviated from the Noble Qur'an and the Noble Hadith of the Prophet, as there were no examples in them, and some of them even may lead to confusion in speech as they contain some assignment and moral complexity.

Finally, the study recommended searching for issues in the methods of the predicate that deviated from the Holy Qur'an and the Noble Hadit

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – البحث السابع (ص: 140 - 156)
15 – أيار – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المقدمة:

تعتبر اللغة العربية من أعرق وأغنى لغات البشر وأثراها بالمفردات ، وأن دراستها من أغنى الدراسات التي حظيت بالاهتمام ؛ لأنها لغة دين مقدس عظيم ، ومما امتازت به عن غيرها تنوع أساليبها التي يصطحبها تنوع في المعاني والدلالات التي بها تتم عملية الانسجام اللغوي ، وكان لكل أسلوب معنى ودلالة يختلف عن الأسلوب الآخر، فمن ذلك يختلف معنى قولك : إليك أنظر عن معنى قولك:أنظر إليك ؛ لأن التعبير بالأسلوب الأول يعني أنك نظرت إليه فقط ولم تنظر إلى غيره، أما معنى التعبير بالأسلوب الثاني يعني أنك نظرت إليه ويحتمل أن يكون أنك نظرت إلى غيره، و تقديمك المفعول في قولك : اللهم إياك نعبد ، يفيد معنى الحصر الذي لا نجده في تأخيرك إياه كقولك : اللهم نعبدك، ولم يُفصل المعطوف عن المعطوف عليه في قوله تعالى " وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل " إلا لإفادة معنى وهو أن دور سيدنا إسماعيل في بناء الكعبة غير أساسي وإنما هو ثنائي، أما الدور الأساسي في بناء الكعبة كان لسيدنا إبراهيم عليه السلام ، فجاء الفصل بينهما في العطف ليُفيد هذا المعنى، والتعبير بالجملة الاسمية أقوى منه بالجملة الفعلية وذلك لإفادتها الثبوت والدوام ، كما أن التعبير بالاسم أقوى من التعبير بالفعل، والأسلوب الإنشائي يختلف عن الأسلوب الخبري وهكذا...

ومن جملة أساليب اللغة العربية الأساليب النحوية التي كثرت وتنوعت حتى صارت بعضها كالأمثال المعثورة والمحكية عن العرب في أنها تلازم صيغا بعينها ولا تقبل التغيير، منها كأسلوبي التعجب وأسلوبي المدح والذم وأسلوب الاستغاثة والإغراء والتحذير وغير ذلك. وللجملة الاسمية أساليب كثيرة ومتنوعة في الكلام العربي ومعظمها تكمن في خبر المبتدأ؛ وذلك لأن المبتدأ معلوم عند المتكلم والسامع؛ فلذلك لم يكن فيه أساليب غير وجوب أو جواز تقديمه أو تأخيره، وجواز تنكيره بمسوغ من مسوغاته كما أوضحه علماء النحو في تضاعيف كتبهم النحوية. أما خبر المبتدأ فيكون معلوما لدى المتكلم ومجهولا عند السامع فلذلك كثرت قضاياه وتراكيبه وأساليبه، كالإخبار بالظرف الزماني عن الجثة ودخول الفاء في خبر المبتدأ، ووقوع الظرف الزماني خبرا عن المصدر، وإغناء الوصف المجرور عن الخبر، ومنها ما أثار خلاف العلماء حتى أفردها بعضهم بالبحث والتأليف كقضية وقوع الحال خبر المبتدأ المصدر، وغير ذلك من تراكيب خبر المبتدأ التي وردت في الاستعمال العربي كما نتحدث عنها في دراستنا للموضوع وهي كثيرة ولكننا قمنا بجمع بعض منها ولا سيما تلك التي أثارت خلاف العلماء. وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تسمى بأساليب اللغة العربية الواردة عن العرب خبر المبتدأ أنموذجا، وقد قسمت الدراسة إلى محورين، أما المحور الأول فكان في أساليب الحذف في خبر المبتدأ، وأما المحور الثاني فكان في قضايا متفرقة في أساليب خبر المبتدأ. ومن أهداف هذا البحث بعض حصر أساليب خبر المبتدأ الواردة عن العرب ودراستها ومناقشتها بآراء العلماء والوقوف على أساليب الحذف في خبر المبتدأ. وأما المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الاستقرائي الوصفي. أما الدراسات السابقة فلم يُوقف على دراسة سابقة بهذا العنوان ولكن هناك دراسات في الأسلوب تم الوقوف عليها منها: أساليب القصر في القرآن الكريم، والبديع في ضوء أساليب القرآن، وترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان.

المحور الأول: أساليب في حذف خبر المبتدأ

مسألة : وقوع الحال خبرا للمبتدأ المصدر

يقع المصدر مبتدأً في نحو: "ضربي زيداً قائماً" فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف إلي عامله وهو الضمير و" زيداً" مفعوله واختلفوا في خبره على النحو التالي-

ذهب هشام الضرير([1]) إلى أن الحال بنفسها خبر المبتدأ لا سادةٌ مسدّه، وسبقه في ذلك

[1]- أبو حيان، ارتشاف الضرب، ت ، رجب عثمان محمد ، ط1، مكتبة القانجي، القاهرة ،1418ه ، 1998م ج3، ص،1093

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – البحث السابع (ص: 140 - 156) 15 – أيار – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الكسائي([2]) والفراء ([3])وتبعهم ابن كيسان([4])،ثم اختلفوا، فقال الكسائي وهشام-"إذا وقعت الحال خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان، أحدها من صاحب الحال والآخر من المصدر، وإنما أُحتيج إلى ذلك ؛لأن الحال لابد لها من ضمير يعود على المبتدأ حتى لو أكدتَ الحال كُرِرَت الضمير فقلت : ضربي زيداً قائماً نفسه نفسه"([5]).

واعترض عليهما السيوطي([6]) بأنّ العامل الواحد لا يعمل رفعاً في ظاهرين، وبأنّ الحال لو ثُنيت نحو: ضربي أخويك قائمين لم يكن فيها ضميران؛ لأنه لو كان لكان أحدهما مثنى من حيث عوده إلى صاحب الحال المثنى، والآخر مفرد لعوده على المبتدأ المفرد.

أما الفراء([7]) فذهب إلى أن الحال إذا وقعت خبراً عن المصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، وتعريها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يتحمل الضمير، نحو: ضربي زيداً إن قام.

أما ابن كيسان([8]) فقال الحال سدت مسد الخبر كالظرف، فكأنك قلت: ضربي زيداً في حالة قيامه.

فالظاهر من كلام ابن كيسان أن مذهبه يختلف عن مذهبهم، فالحال عنده سدت مسد الخبر وليست هي الخبر بنفسها. وجاز نصب "قائماً" عند الكسائي والفراء وهشام على الخلاف؛ لأنه عندهم يوجب النصب([9]).

وذهب الإمام سيبويه والجمهور إلى أن الخبر في المسألة محذوف سدت الحال مسده، واحتجوا بأنّ الأصل في الخبر أن يكون وصفاً للمبتدأ؛ وذلك لا يجوز في المسألة، فلا يُقال: ضربي قائمٌ، إذ لا يوصف الضرب بالقيام، فليس "قائماً" خبر المبتدأ لما تقدم، وإنما الخبر محذوف"([10])،ثم اختلفوا في هذا المحذوف، فذهب سيبويه ([11])إلى أنه زمان مضاف إلى فعل صاحب الحال، والتقدير: ضربي زيداً إذا وذهب الأخفش ([12]) إلى أن الخبر المحذوف في المسألة هو مصدرٌ مُضاف إلى صاحب الحال، والتقدير: ضربي زيداً ضربه قائماً، ف"ضربه " خبر في المثال وهو مضاف للهاء وهو صاحب الحال، وهذا ما اختاره ابن مالك ([13])في شرحه وذلك لقلة الحذف على تقدير كونه مصدراً مع صحة المعنى؛ لأنه لا يُحذف منه إلا خبرٌ مضاف إلى مُفرد.

وقال قومٌ لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن الخبر؛ لأن المصدر هو واقع موقع الفعل كما في: أقائمٌ الزيدان، والتقدير في: ضربي زيداً قائماً- ضربت زيداً قائماً"([14]).

والأرجح هو مذهب سيبويه ومن تبعه من أن "قائماً" ليس خبراً في المسألة، وأن الخبر محذوف تقديره- ضربي زيداً إذا كان قائماً؛ لأن الخبر في الحقيقة هو مُفسرٌ للمبتدأ أو وصفٌ له، والضرب لا يوصف بالقيام، فلا يُقالُ- ضربي قائمٌ، وكما أن الكلام لا يستقيم دون تقدير محذوف؛ لأن الظروف كثيراً ما تتعلق بالأخبار.

---

[2]- المصدر نفسه والجزء والصفحة
[3]- ارتشاف الضرب1093/3والهمع339/1وشرح التسهيل لابن مالك281/1
[4]- شرح التسهيل لابن مالك281/1وارتشاف الضرب1093/3
[5]- أبو حيان ،ارتشاف الضرب، ج3، ص،1093
[6]- السيوطي، همع الهوامع، ت، أحمد شمس الدين ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، 1418، 1998م ج1، ص ، 341 بتصرف
[7]- ارتشاف الضرب1093/3وهمع الهوامع339/1
[8]- همع الهوامع431/1 والارتشاف1039/3
[9]- السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص، 340
[10]- المرادي، شرح التسهيل، ت ، محمد عبد النبي محمد أحمد ص،248
[11]- سيبويه،أبو عمر ، بشر بن عثمان بن قنبر، الكتاب ، ت،أميل بديع يعقوب ، ط، دار الكتب العلمية ،بير1وت ، لبنان، 1420ه 1999م ج، 1ص،419
[12]- ارتشاف الضرب1093/3وشرح التسهيل للمراد ي، ص،249والهمع341/1
[13]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص،280
[14]- أبو حيان ، ارتشاف الضرب، ج3، ص،1093

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – البحث السابع (ص: 140 - 156)
15 – أيار – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

مسألة: العامل في الظرف والجار والمجرور الواقعين خبر المبتدأ

واختلفوا في عاملهما إلى النحو التالي –

ذهب جمهور الكوفيين ([15])إلى أنّ العامل في الظرف والجار والمجرور هو الخلاف ولا يُقدر للظرف ناصبٌ محذوفٌ لا قبله ولا بعده فهو؛ أي الخلاف أمرٌ معنوي، فإذا قلت-زيدٌ خلفك أو عندك، لم ينتصب "خلفك" وعندك" بإضمار فعل ولا بتقديره وإنما انتصب بخلاف الأول، فالخلفُ ليس زيد، فهو مخالفٌ له فنصبه بالخلاف.

واعترض عليهم جمهور البصريين ذاهبين إلى منع المسألة محتجين بأن الخلاف إذا كان موجبا لنصب الظرف الواقع خبر المبتدأ لوجب أن يكون المبتدأ أيضا منصوبا لمخالفته الخبر، فالخلاف لا يتصور أن يكون من طرف واحد . ([16]) وأن المخالفة بين اثنين محققة في مواضع كثيرة ولم تعمل فيها بإجماع نحو: أبو يوسف أبو حنيفة وزيد زهير([17])،فلو صحت المخالفة في الظرف المذكور لعلمت في هذه الأخبار ونحوها لتتحقق المخالفة وأن المخافة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن تكون عاملة؛لأن العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص.

والمستفاد من كلام سيبويه([18])أن عامل النصب في الظرف هو المبتدأ نفسه،حيث قال في- باب ما ينتصب من الأماكن والوقت-"وذلك لأنها تقع فيها الأشياء وتكون فيها فانتصبت؛ لأنه موقوعٌ فيها ومكونٌ فيها وعمل فيها ما قبلها،كما أن العلم إذا قلت-"أنت الرجل علماً" عمل فيه ما قبله،وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت "عشرون درهماً"وكذلك يعمل فيها ما قبلها وما بعدها فالمكان قولك - هو خلفك، وهو قدامك وهو تحتك...،فهذه كلها انتصبت على ما هو فيه وهو غيره وصار بمنزلة المنون الذي يعمل فيها بعد نحو العشرين ونحو قولك"خيرٌ منك عملاً" فصار "هو خلفك" بمنزلة ذلك والعامل في"خلفك" الذي هو موضعٌ له والذي هو في موضع خبره كما أنك إذا قلت:عبد الله أخوك"([19]).

ورَد هذا المذهب ابن مالك مستنبطاً كلام سيبويه؛ حيث قال:" من محتملات كلام سيبويه أنه ينتصب الظرف المذكور بمستقر أو استقر أو شبهها،وكلام سيبويه قابل للاستنباط وذلك؛لأنه قال قاصداً الظروف الواقعة بعد المبتدأ وعمل فيها ما قبلها كما أن العلم إذا قلت-"أنت الرجل علماً" عمل فيه ما قبله،فما قبلها يحتمل أن يكون يُريد الذي قبله في اللفظ وهو المبتدأ، ويحتمل أن يُريد به الذي قبلها في التقدير وهو"مستقرٌ"أو "استقر"أو شبههما إلا أن الاحتمال الأول يُفضي إلى المحذورات المتقدم ذكرها والاحتمال الثاني لايفضي إليها، فكان أولى بمراده،ويؤيد أولويته في إرادته أنه شبه ناصب الظرف بما نصب التمييز فيقوله" خيراً عملاً" ،وناصب التمييز خبر لا مبتدأ فينبغي أن يكون ناصب الظرف خبراً لا مبتدأ، فإن ذلك أليق بالنظير وأوفى في التقدير وهذا قوله-فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره"([20]).

وذهب كلٌ من ابن يعيش وابن مالك وأبو حيان والسيوطي إلى أنّ العامل في الظرف والجار والمجرور محذوف مقدر، ثم اختلفوا في هذا المقدر المحذوف-

---

[15]- المصدر نفسه والصفحة نفسها

[16]- ابن الأنباري، أبو البركات،الإنصاف في مسائل الخلاف،ت: جودة مبروك ورمضان عبد التواب ط1، مكيبة القا نجي،(د- ت) ص،205

[17]- ابن مالك، جمال الدين ، شرح التسهيل، ج2، ص، 313- 314

[18]- سيبوسه، ا لكتاب، ت، أميل بديع يعقوب، - ،ج1 ، ص،403-406

[19]- سيبوسه، عمرو بن عثمان بن قمبر،الكتاب، ت، ،ج1 ، ص406

[20]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص،316

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – البحث السابع (ص: 140 - 156) 15 – أيار – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

فذهب ابن يعيش([21])،وابن هشام([22])، والسيوطي([23])،إلى أن المحذوف اسم فاعل أو فعل تقديره "كائن أو استقر" وسبقهم إلى ذلك كل من الأخفش والفارسي و الزمخشري كذا حكى عنهم الأزهري([24]).

وذهب ابن مالك([25]) وأبو حيان([26])إلى أن المحذوف اسم فاعل وتقديره "كائن أو مستقر" قال ابن مالك ([27])-"وذلك لوجوب تقديره اتفاقاً بعد "أما" و"إذا" الفجائية لامتناع إيلائهما الفعل".

معنى كلام ابن مالك إذا وقع الخبر بعد أمّا وإذا الفجائية فإنه لا يكون إلا اسم لأنّهما لا تدخلان على الفعل ولذلك من الأولى عنده أن يكون المقدر اسم لتشمل القاعدة جميع الأخبار الواقعة بعدهما أو بعد غيرهما، فإذا قُدر المحذوف فعلُ فإنّه لا ينطبق على الأخبار الواقعة بعد "أما وإذا الفجائية".

وحكى أبو حيان عن ابن عباس أحمد بن يحي ثعلب أنه يُنصبُ بفعل محذوف والمحل نائب عنه فيضُمر فيه من ذكر الاسم ما يُضمر في الفعل([28])،ورده ابن الأنباري([29]) قائلاً-"وقول أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب أنه ينتصب بفعل محذوف غير مُقدر إلى آخر ما قرر ففاسدٌ أيضاً؛ وذلك لأنه يُؤدي إلى أن يكون منصوباً من كل وجه لفظاً وتقديراً، والفعل لا يخلو إما أن يكون مظهراً موجوداً أو مُقدراً في حكم الموجود كما كان معدوماً من كل وجه والمعدوم لا يكون عاملاً".

و الأرجح أن العامل في الظرف والجار والمجرور هو متعلقهما؛ لأنّهما لابد لهما من متعلق فإذا قلت :زيدٌ عندك أو في البيت، فالمراد من "عندك "و "في البيت "متعلقهما وهو "استقر" فهو الخبر في الحقيقة، وهو العامل في الظرف ومحل المجرور؛ لأنّ كلاً من "عندك" و"في البيت " في المثالين المتقدمين ليسا بزيد ،أمَّا المقدر المحذوف هو زيد؛ لأنّه وصفه ويحمل ضميره ، كما علمنا أن الخبر لا يكون إلا عين المبتدأ أو وصفه، والأصل أن يكون المقدر" فعلٌ" لأن أصل العمل للأفعال لا للأسماء، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ولا شك أن تقدير الأصل أولى من غيره.

مسألة : إغناء الوصف المجرور عن الخبر

واختلفوا في إغناء الوصف المجرور عن الخبر نحو: كل رجل قائمٍ، فكل مبتدأ وهو مضاف ورجلٍ مضاف إليه وقائم وصفٌ مجرور أغنى عن الخبر وذلك على النحو التالي-

هب الكسائي وتبعه هشام الضرير([30]) إلى جواز ذلك، ، وجعلا منه قراءة أبي جعفر([31]) (وكل أمر مستقر)([32]) فـ"كل" مبتدأ وهو مضاف وأمر مضاف إليه و"مستقر" وصف أغنى عن الخبر.

وخرج ذلك أبو حيان على حذف الخبر أو على عطف "وكل" على الساعة من قوله: ﻫ ﻫ([33]).

---

[21]- ابن يعيش، مرفق الدين شرح المفصل، أحمد السيد أحمد وإسماعيل عبد الموجود(دـط)، (دـت) ، ج1، صن،174

[22]- ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى،ت، محمد محي الدين عبد الحميد، (دـط) دار إحياء الكتب ، ص، 117

[23]- السيوطي ، شرح ألفية ابن مالك،(د- ط) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،(د- ت)، ص،117

[24]- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح ، ت، محمد باسل عيون السود ، (دـ ط)، دار الكتب العلمية ج 1، ص، 206

[25]- ابن مالك، جمال الدين محمد عبد الله بن عبد الله ، شرح الكافية الشافية، ت: دكتور عبد المنعم أحمد هيري ،(د- ط)،(د-) ج1، ص،35 بتصرُّف

[26]- أ بو حيان ، ارتشاف الضرب، ج3، ص،1121

[27]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص،35

[28]- أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص،1121

[29]- ابن الأنبا ري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ت، جودة مبروك ورمضان عبد التواب ، ط1، مكتبة القانجي ، ص،205

[30]- أبو حيان، ا رتشا ف الضرب ،ج3، ص،1086

[31]- ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر،(د- ط) دار الصحاب للنشر بطنطا، (د- ت) ،ج2 ص،289

[32]- سورة القمر من الآية ،3

[33]- سورة القمر من الآية ، 1

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – البحث السابع (ص: 140 - 156)
15 – أيار – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

والأول مذهب الفراء([34]) حيث قال "وكل أمر مستقر" سيقرُ قرارُ تكذيبهم وقرارُ قول المصدقين حتى يعرفوا حقيقته بالعقاب والثواب".

قال الزمخشري([35])" وقد قرئ بفتح القاف، يعني- كل أمر ذو استقرار أو ذو موضع استقرار أو زمان استقرار، قال : وعن أبي جعفر "مستقر" بكسر القاف والجر عطفاً على الساعة، أي- اقتربت الساعة واقترب كلُ أمرٍ مستقرٍ يستقرُ ويتبينُ حاله".

واعترض أبو حيان على الزمخشري ([36]) بقوله" وهذا بعيد لطول الفصل بجمل ثلاث، وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيبُ في كلام العرب نحو: أكلت خبزاً وضربت زيداً وإن يجيء زيدٌ أكرمه ورحل ابني فلان ولحماً، فيكون "لحما" عطفاً على "خبزاً" بل لا يوجد مثله في كلام العرب".

وقال أبو حيان-" وخرجه صاحب اللوامع على أنّه خبر لكل فهو مرفوع في الأصل لكنه جُر للمجاورة ، وهذا ليس بجيد؛ لأن الخفض على الجوار فهو في غاية الشذوذ؛ ولأنّه لم يُعهد في خبر المبتدأ، إنما عُهد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده".([37])

والأصل أن يكون الخبر مضمراً لدلالة المعنى عليه، والتقدير- وكل أمر مستقرٍ بالغوه، لأن قبله چ ۆ ۈ ۇۆچ([38]) أي وكل أمرٍ مُستقرٍ لهم في القدر من خير أو شر بالغوه هم، وقيل الخبرچ ئا ئا ئەچ([39]) ويكون چ ۆ ۈ ې ې ې ېچ([40]) اعتراض بين المبتدأ وخبره" ([41]).

وقال ل ابن عطية([42])"وكل أمر إلى غايته، فالحقُ يستقرُ ظاهراً ثابتاً، والباطل يستقرُ زاهقاً ذاهباً.

وقد قرأ أبو جعفر بن القعقاع([43])چ ۇ ۇ ۆ ۆچ([44]) بجر "مستقرٍ "يعني بذلك أشرا طها، والجمهور([45])بكسر القاف "مستقر" .

وقرأ نافع وابن نصّاح بفتحها([46])،قال ابن حاتم-ولا وجه لفتح القاف". وكون الخبر محذوف هو الأرجح؛ لأنّ الأصل في الجملة أن تكون مُفيدةً؛ ولأنّك إذا قلت: كل رجل قائمٍ، ف"قائم" تابع للمبتدأ وسيظل الكلام غير مكتمل، فإن قدرت خبراً محذوفاً فقلت مثلا-كل رجل قائم شجاعٌ اكتمل المعنى والحذف في واردٌ في كلامهم.

مسألة : القول في " راكبُ الناقة طليحان"

من أساليب اللغة العربية في تركيب الجملة الاسمية المختلف فيها - راكبُ الناقة طليحان، حيث جيءَ في المثال بمبتدأ مضاف وهو "راكب" والناقة مضاف إليه دلّ على معطوف محذوف وجاء الخبر "طليحان" مطابقاً للمبتدأ والمعطوف عليه المحذوف، والأصل :راكب الناقة والناقة طليحان :

---

[34]- الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، ط2 ، 1403 ه-1983م ج3 ، ص، 104

[35]- الزمخشري، جار الله أبو القاسم الكشاف، ت، عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، مكتبة العبيكات ، 1418ه 1998م ج1، ص،654

[36]- أبو حيان، محمد بن يوسف ، البحر المحيط، ت، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1،(دـ ت) بيروت ج8 ، ص،172

[37]- المصر نفسه والصفحة نفسها

[38]- سورة القمر من الآية ، 3

[39]- سورة القمر، ا لآية، 5

[40]-سورة القمر الآية، 4

[41]- أبو حيان، البحر المحيط، ج8، ص،172

[42]- ابن عطية، القاسم أبو محمد عبد الحق ، المُحرر الوجيز،ت، عبد السلام محمد هارون ، ط، دار الكتب العلمية1 ج5، ص،212

[43]- ابن الجزري، الحافظ أبو الخير، النشر في القراءات العشر،(دـ ط) ، دار الصاحب للنشر بطنطا ج2ص،289

[44]- سورة القمر من الآية، 3

[45]- ابن الجزري ،النشر للقراءات العشر،ج2،ص،289

[46]- الخطيب، عبد اللطيف معجم القراءات، ج9، ص،213

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – البحث السابع (ص: 140 - 156) 15 – أيار – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ذهب هشام الضرير من الكوفيين إلى جواز هذه المسألة ([47]) بهذا التقدير، أي بحذف المعطوف، وسبقه في ذلك الكسائي ([48])، ووافقهما ابن مالك ([49]) وجزم على التقدير الماضي.

وأجاز بعضهم فيه وجهاً آخر، وهو أن يكون على حذف مُضاف ؛أي- راكب الناقة أحد الطليحيين ([50])

وقيل التقدير-:راكب الناقة طليح وهما طليحان، ففيه حذف خبر وحذف مبتدأ"([51]).ونقل السيوطي عن صاحب "اللسان" قوله: " ومن كلام العرب -راكب الناقة طليحان؛ أي والناقة، ولكنه حذف المعطوف لأمرين، أحدهما- تقدم ذكرُ الناقة، والشيء إذا تقدم ذكرُه دلّ على ما هو مثله، ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل " فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا"([52])أي- فضرب فانفجرت منه، فحذف "فضرب" وهو معطوف على قوله "قلنا"، فهلا كان التقدير على حذف المعطوف عليه؛ أي- الناقة وراكب الناقة طليحان، قيل بعُد ذلك من وجهين، أحدهما-أن الحذف اتساع والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوله، والآخر- أنّه لوكان التقدير-الناقة وراكب الناقة طليحان لكان قد حذف حرفُ العطف وبقي المعطوف به وهذا شاذ، والآخر أن يكون الكلام محمولاً على حذف مضاف-أي راكب الناقة أحد طُليحين، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه"([53]). وذهب جمهور البصريين إلى منع هذه المسألة([54]).

ويرجح أن يكون هناك معطوفٌ محذوفٌ، والتقدير- راكب الناقة والناقة طليحان، أو أنّه من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي راكب الناقة أحد طليحين

مسألة القول في "عبد الله والريح يُباريها"

ومن أساليب العرب في الكلام -عبدُ الله والريحُ يُباريها، وهو كل أسلوب يشتمل على مبتدأ بعده معطوف بواو العطف، ثم يُؤتى بعد المعطوف بشيء يُنسبُ حصوله للمعطوف أو المعطوف عليه، ويقعُ أثَرهُ المعنوي على الآخر الذي لم يُنسب له الحصول، فنرى في المثال المبتدأ هو "الريح" وبعده جاء الفعل الذي هو" يباري" والذي يُنسبُ حصوله للمبتدأ وهو "عبد الله" ولكن يقع أثره على الريح، فكأنّك تقول: عبد الله يُباري الريح. فاختلف العلماء في هذه المسألة وما أشبهها، فمنعها قومٌ وأجازها آخرون([55]).

واختلف المُجيزون في خبر المبتدأ؛ لأن" يُباريها" إذا جُعِل خبراً لأحدهما-أعني عبد الله أو الريح- بقي الآخر بلا خبر وذلك على النحو التالي-

ذهب هشام الضرير إلى أن" يُباريها" هو الخبر؛ لأنه فيه ضميران يرجعان إلى عبد الله والريح، والأصل فيه - يتباريان" ([56])؛لأنه من بارك فقد باريته، ويقال فلان يُباري فلاناً؛ أي يُعارضه ويفعل مثل فعله وهما يتباريان، وفلا نٌ يُباري الريح سخاءً"

وخالفه بعض الكوفيين ذاهبين إلى منع هذه المسألة.([57])

---

[47]- أبو حيان، ارتشاف الضرب ،ج3، ص،1099

[48]- المساعد216/1 وشرح التسهيل للمرا دي، ص، 255 والهمع345/1

[49]- ابن ما لك، شرح التسهيل، ، ج1، ص،289

[50]- السيوطي،همع الهوامع، ج1،ص،345

[51]- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن،الأشباه والنظائر، ت:غازي مختار طليمات،(د- ط) مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د- ت) ج2ص،72

[52]- سورة البقرة من الآية ، 60

[53]- ا لسيو طي، همع الهوامع، ج1، ص،345

[54]- المصدر نفسه والصفحة نفسها

[55]- المرادي ، شرح التسهيل ، ص،254

[56]-أبو حيان، ارتشاف الضرب ، ج3، ص 1098

[57]- المصدر نفسه والصفحة نفسها

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – البحث السابع (ص: 140 - 156) 15 – أيار – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وذهب من أجاز المسألة من البصريين إلى أن الخبر محذوف، والتقدير-عبد الله والريح يجريان يباريها، و "يُباريها" نُصب على الحال، وقد أُستُغني بها عن الخبر لدلالتها عليه([58])،وهذا ما اختاره ابن مالك([59]). وقد استدل المُجيزون لهذه المسألة بقول الشاعر-

واعلَم أنَكَ والمَنِيةَ***شَاربٌ بِعقارِهَا([60])

قال المرادي([61])- "ولا حجة في البيت لاحتمال كون الواو واو مع". والأرجح في المسألة حذف الخبر؛ لأنّ الخبر يُحذف إذا دلّ عليه دليل، وكلمة يباريها في المثال تدل على الخبر المحذوف الذي هو "يجريان".

أما قول هشام أن "يباريها" هو الخبر وأن فيه ضميران يرجعان إلى عبدالله والريح ربما يعني أن "يباريها" أو" التباري "من المعاني التي لا تقوم إلا بين اثنين فصاعداً، فلذلك يرى أن معنى" يباريها "يتباريان، وهذا بعيد ومُكلفٌ .

مسألة القول في "عبد الله والعهد بزيد قديمين"

أصل هذا التركيب- العهد بعبد الله وزيد قديمين، فـ" العهد" مبتدأ و" بعبد الله" جار ومجرور و"زيد" معطوف على " عبد الله" و" قديمين" حال لـ" عبد الله وزيد" واقعة خبر المبتدأ أو حال سادةٌ مسده كما سبق الخلاف في ذلك.

أجازه هذا التركيب بعض الكوفيين.([62])

أما البصريون فمنعوا هذا التركيب وقالوا بعدم جوازه ([63])، ولا يجوز ذلك عند الكسائي وهشام إلاّ بالواو.([64]) والقول قول البصريين لمسايرته للقواعد النحوية وبعده عن التكلف.

مسألة: القول في" كل رجل وأخوه قائم"

لقد ورد في هذا التركيب مبتدءان وخبرٌ واحد، فلأيهما يكون الخبر، أَهو للأول أم للثاني أم لهما معاً أم خبرهما محذوف، فاختلف فيه العلماء على النحو التالي-

ذهب بعض الكوفيين إلى جواز هذا التركيب على أن يكون " قائم" خبراً للمبتدأين، وخالفهم جمهور البصريين، وبعض الكوفيين ذاهبين على أن مثل هذه المسائل لا تجوز، ومن أجازها من البصريين جعل خبر المبتدأين محذوفاً"([65]). ويُرجح رأي البصريين؛ لبعده عن التكلف

مسألة: وقوع ظرف الزمان خبراً عن المبتدأ المصدر

والظرف المخبر به إما أن يكون مستغرقاً لجميع الزمان أو بعضه، فإن كان مُستغرقاً لبعض الزمان وكان نكرة أو معرفة فاختلف العلماء فيه إلى النحو التالي-

---

[58]- أبوحيان،ارتشافالضرب،ج3،ص 1098

[59]- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص،289

[60]-البيت من الكامل ولم أعثر على قائله وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن ما لك289/1 وفي شرح التسهيل للمرادي، ص،255 وفي الهمع345/1 والشاهد فيه قوله"(واعلم أنك والمنية") حيث حُذف الخبر

[61]- المرادي، شرح التسهيل، ص،255

[62]-أبو حيان ، محمد بن يوسف التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، ت، حسن هنداوي ، ط، 1 دار العلوم ، دمشق ، 1419 ، 1998 ،ج3 ، ص،301

[63]- المصدر نفسه والصفحة نفسها

[64]المصدر نفسه والجزء، ص301

[65]- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله المساعد على تسهيل الفوائد، ت، دكتور محمد كامل بركات، ط1 ، جامعة أم القرى ، 1422ه - 2001 م رضي الدين ، الحسن الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ت، يوسف حسن عمر ، ط ، قار يونس ، بنغازي ،1996 2ج1، ص، 216

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – البحث السابع (ص: 140 - 156) 15 – أيار – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ذهب بعضهم ([66]) إلى أنه يجبُ فيه الرفع إن كان نكرة نحو: الزيارة يومٌ، برفع يومٌ عنده،
وذهب البصريون والفراء إلى جواز الرفع والنصب مطلقا، ولا فرق في ذلك بين النكرة والمعرفة فتقول : الزيارة يومُ الجمعة، برفع يوم ونصبه)([67]) ،ورُوي قول الشاعر بوجهين:

زَعمَ البـَوارِحُ أنَ رحلتَنا غَداً***وبذَاكَ خبَّرَنَا الغدافُ الأسودِ([68])

بنصب" غداً" ورفعه قال: ذكر ذلك السيرافي قال ابن مالك والوجهان في هذا النوع جائزان بالإجماع، واعترض المرادي ([69])على ابن مالك دعوة الإجماع قائلاً "وليس الاتفاق بصحيح؛ لأن هشاماً يوجب الرفع في النكرة".
وذهب بعض إلى جواز ([70]) نصبه وجره بفي ،سواءً أكان معرفاً أو منكراً ، نحو: الخروج يوماً أو في يومٍ، والسيرُ يوم الجمعة أو في يوم الجمعة، وأما قوله تعالى" الحج أشهر معلومات "([71]) فلتأكيد الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له، كأن أفعال الحج مستغرقةٌ لجميع الأشهر الثلاثة"، وقال السامرائي "وربما كان ذلك على تقدير مضاف، أي أشهرُ الحج أشهرٌ معلومات، فيكون الإخبار بالشيء عن نفسه"([72]).
وإن كان الظرف الواقع خبراً عن المصدر مستغرقاً لجميع الزمان وهو معرفة، جاز الرفع والنصب باتفاق بين البصريين والكوفيين، وذلك نحو: قيامك يوم الخميس أو اليوم.([73])
وإن كان مستغرقاً لجميع الزمان وذالك بواسطة تقدير مضاف كما في قولهم: الليلةُ الهلالُ، أي- الليلة طلوع الهلال ([74])، أو أكثره وكان الزمان نكرة رُفِع غالباً نحو: الصوم يومٌ، والسيرُ شهرٌ كذا قال ابن مالك([75]).
والذي يمكن قوله: إنَّ علة رفع الخبر حقيقة هو مساواته للمبتدأ بأن يكون عينه أو وصفه أو حامل ضميره، فإن قلت: زيدٌ عالم، فالعالم هو زيد وزيدٌ هو العالم ولذلك قال الإمام سيبويه([76])"واعلم أن المبتدأ لابد له أن يكون المبني عليه شيء هو هو" فلذلك جواز الرفع والنصب في الظرف الواقع خبر المبتدأ يتوقف على مدى مساواة الخبر للمبتدأ، فإن كان المصدر مستغرقاً لجمع الزمان وكان نكرة رُفع غالبا؛ لأنه حينئذٍ يكون عين المبتدأ أو قريباً منه، وإن كان غير مستغرقٍ لجميع الزمان يجوز فيه الأمران ،الرفع على المجاز، والنصب على الحقيقة الظرفية والخبر محذوف تعلق به الظرف.

مسألة: إعراب الظرف الرماني الواقع خبراً عن الزمان

وظرفُ الزمان إن وقع خبراً عن المبتدأ، فلا يخلو أن يكون خبر اً عن المبتدأ المصدر، وسيأتي الحديث عنه، أو خبراً عن الزمان، فإن وقع خبراً عن الزمان وكان الزمان من أيام الأسبوع نحو: اليوم الجمعة، اختلف العلماء في إعرابه على النحو التالي-

---

66- أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1125
67- المصدر نفسه والصفحةنفسها
68- البيت من الكامل وهو للنا بغة الذبياني في ديوانه ص89 وفي ا لهمع 99/1 وفي شرح التسهيل للمرا د ي ص،275 والشاهد فيه قوله"أن رحلتنا غدا" حيث روي برفع "غدا" ونصبه
69- المراد ي ، شرح التسهيل، 275
70- الرضي، شرح الرضي على الكافية ، ج1، ص،249
71- سورة البقرة من الآية،197
72- السامرائي، صالح فاضل ، معاني النحو، ط شركة العاتكة للنشر والتوزيع ، 14232ه 2003 م ج1، ص،175
73- المصدر نفسه والصفحة نفسها
74- الصبان، محمد بن علي ،حاشية الصبان على شرح الأ شمو ني على ألفية ابن مالك، ، ت، عبد الحميد هنداوي (د ـ ط) ، المكتبة التوفيقية ، (د ت) ج1، ص،297 بتصرف.
75- ا بن مالك، شرح التسهيل ،ج1، ص،305
76- سيبويه ، الكتاب، ج2، ص ، 127

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – البحث السابع (ص: 140 - 156) 15 – أيار – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

بعضهم إلى ([77]) إلى جواز الرفع والنصب في اليوم مع سائر الأيام والعيد والأضحى والفطر، فتقول عنده- اليومُ السبتُ، برفع اليوم ونصبه، واليومَ الأحد، واليوم الثلاثاء وسائر أيام الأسبوع، كما تقول- اليوم الفطر، برفع الفطر ونصبه، واليوم العيد، برفع العيد ونصبه؛ لأنّه يتضمنُ عملاً ،ففي الجمعة معنى الاجتماع، وفي السبت معنى القطع، وفي العيد معنى العود، وفي الفطر معنى الإفطار، وفي الأضحى معنى الأضحية.

أما رفعُ اليوم مع هذه الأسماء على المجاز؛ لأنها ليست عين المبتدأ، ونصبها على الحقيقة الظرفية، أما من حيث الإعراب فرفعُ اليوم على أنه مبتدأ، ونصبُه على أنه ظرف متُعلق بخبر مقدم، ([78]) وما ذهب إليه هؤلاء من النصب في جميع ذلك نحو: اليوم الأحد، فإذا رُفع جُعل الذي بعده بعينه، وإذا نُصب بُني على الآن، ومعنى هذا -أن الآن أعم من الأحد والاثنين ،فجعل الأحد والاثنين واقعاً في الآن كما تقول- في هذا الوقت -هذا اليوم"([79]).

وذهب الإمام سيبويه ([80]) إلى جواز رفع ونصب "اليوم" مع الجمعة والسبت فقط دون سائر أيام الأسبوع، حيث قال "وكذلك اليوم الجمعة واليوم السبت، وإن شئت رفعت، وأمّا اليوم الأحد واليوم الاثنين فإنّه لا يكون إلا رفعاً، وكذلك الخميس؛ لأنه ليس يعملُ فيه، فكأنّك أردت أن تقول-اليوم الخامس، واليوم الرابع"، وهذا ما ذهب إليه معظم النحويين([81]).

ولابد في الجمعة الواقعة خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه، وإنّما كذلك ليحصل الربط بين المبتدأ والمخبر عنه وإلا كان أجنبياً، وقد يكون الضمير أجنبياً وقد يكون الضمير معلوماً لكثرة ذلك النوع من الكلام فينبغي التصريح به([82]).

وإن كان الزمان من غير أيام الأسبوع كان على قدر المبتدأ ويُرفعُ نحو: زمانُ خروجك الساعةُ، فإن كان أعم جاز الرفع والنصبُ، فتقول: زمان خروجك يوم الجمعة، فترفعه على المجاز وتنصبه على الحقيقة ([83]).

والأرجح أنّ اليوم إذا وقع خبراً عن الجمعة والسبت جاز نصبه ورفعه لكونهما في الأصل مصدرين، أي- اسمي معنى فيجوز الإخبار بأسماء المعاني عن ظروف الزمان، ولا يجوز نصب اليوم إذا وقع خبراً عن الأحد والاثنين وبقية أيام الأسبوع وذلك؛ لأنّها لا تتضمن معنى فهي بمعنى الأول والثاني وكما أنها أشبه بالجثث، ولا يخبر بظروف الزمان عن الجثث، فإذا قلت-اليوم الجمعة ،برفع اليوم ونصبه، فالرفع على أنه خبر المبتدأ بنفسه ،والنصب على أنه ظرف متعلق بخبر تقديره - كائن.

أما إذا قلت: اليوم الأحد فلا يجوز فيه النصب؛ لأنّهلا يكون اليوم ظرف اليوم.

مسألة : حذف رابط المبتدأ بالخبر

اختلف العلماء في جواز حذف الضمير العائد المنصوب بفعل تام متصرف وذلك على النحو التالي-

ذهب بعضم إلى جواز حذف في الكلام مطلقا، منهم هشام الضرير([84])الذي أجاز نحو: زيدٌ ضربتُ ، والتقدير - زيدٌ ضربته ووافقه ابن أبي الربيع([85]).

77- الارتشاف 1125/3 وشرح التسهيل للمرادي ، ص،276 وشرح الرضي على الكافية254/1

78- أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج3، ص، 1125

79- المرادي، شرح التسهيل، ص، 276

80- سيبويه، كتاب سيبويه، ج1، ص،418

81- السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص،32 4

82- المصدر نفسه والصفحة نفسه

83- أ بو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص،1125

84- المصدر نفسه والجزء، ص،1119

85- ابن أبي الربيع، عبد الله البسيط في شرح جمل الزجاجي،ت ، عادل بن عبيد الثبيتي، (دـ ط) ، دار الغرب الاسلامي ، (دـ ت) ج566/1

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – البحث السابع (ص: 140 - 156) 15 – أيار – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ومذهب البصريين أنه لا يجوز حذفه إلا في الشعر[86]، سواءً أكان يؤدي إلي تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه نحو: زيدٌ ضربه عمرو، أولم يؤد نحو: زيدٌ هل ضربته، ونصوا على شذوذ قراءة (وكل وعد الله الحسنى) [87] ابن عامر [88].

وذهب الفراء [89] ومن وافقه من الكوفيين[90] إلى أنّه لا يجوز حذفه إن كان المبتدأ اسم استفهام نحو:أيُهم ضربت، والتقدير- أيهم ضربته و"كلا" نحو قول الشاعر-

أرجزاً تُريدُ أم قريضَا***كلاهُما أُجيدَ مستَرِيضَا[91]

ووافقهم السيوطي،حيث قال- "ووجه قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدم المعمول في كل،وكون "كل"و"كلا"في معنى "ما" في نحو "كل الرجال أو كلا الرجلين ضربتُ" في معنى- ما من الرجال أو ما من الرجلين ضربتُ، و "ما" لها الصدارة فأشبهت الموصول، فساغ الحذف كعائده" [92].

والأرجح في جواز حذف العائد-هو وجود ما يدل عليه ،سواءً أكان المحذوف مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً؛ لأن العرب لا تحذف إلا بدليل متقدم ،ويجب أن يُراعى في الحذف عدم التباس الكلام.

المحور الثاني : أساليب متفرقة في خبر المبتدأ

مسألة : دخول "ال"على اسم الفاعل المخبر عنه

اختلف العلماء في دخول الألف واللام على اسم الفاعل المخبر عنه المعطوف؛ نحو: الطائر فالغاضب زيدٌ الذباب، أصل التركيب في المسألة هو : الذي يطير فيغضب زيد الذباب ، وهذه المسألة من خصوصيات فاء العطف التي يجوز أن يعطف بها ما لا يجوز أن يكون صلة لخلوه من العائد، فإن كانت المسألة باسم الفاعل نحو :الطائر فالغاضب زيد الذباب، فإن الطائر والغاضب في المسألة اسما موصول وكل اسم موصول يحتاج إلى عائد ولا يوجد في المثال إلا عائد واحد .

ذهب بعض النحاة إلى جواز المسألة [93] على أن تكون "ال" في (الغاضب) زائدة لا تحتاج إلى رابط، فتقول-الطائر فالغاضب زيدُ الذباب. ف "ال" في المثال دخلت على اسم الفاعل المعطوف وهو "الغاضب" وهي فيه بمعنى "الذي" فتحتاج إلى عائد ولا يوجد في الجملة إلا عائدٌ واحدٌ، ف "ال "الثانية زائدة عندهم [94].

وذهب بعضهم إلى منع المسألة منهم ابن عصفور الذي قال[95]-"ولا يجوز إدخال "ال "لأنّها تقدر بالذي، وأنّ زيادة الألف واللام غير مقيسة".

ويرجح رأي ابن عصفور؛ وذلك أنّ الأصل في الكلام أن تكون أجزاؤه مرتبطةً ولا ضمير في الكلام يعود إلى الموصول" ال " الذي بمثابة" الذي" وكانت حُجة ابن عصفور منطقية يقتضيها قانون العربية في أنه لا يجوز الإتيان في الكلام باسم موصول دون عائد.

مسألة: دخول الفاء في خبر الموصول الواقع مبتدأ

86- المصدر نفسه والصفحة نفسها

87- الخطيب، عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات،ج2 ، ص،137

88- سورة النساء من الآية، 95

89- الهمع 317/1 والمساعد 234/1

90- ينظر المساعد 234/1والهمع317/1

91- البيت من الرجز لحميد الأرقطي في الارتشاف3/ 1119 ولم أعثر على ديوانه، وبلا نسبة في الهمع318/1 والشاهد فيه قوله"كلاهما أجيد" حيث حذف الضمير من الخبر مع المبتدأ "كل" والتقدير: كلاهما أجيده

92- السيوطي، همع الهوامع، ج1،ص، 317

93- أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3 ص،1057

94- المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

95- ابن عصفور، علي بن مؤمن ، شرح جمل الزجاجي، ت، صاحب أبو جناح ، (د- ط) ج2 ص،503

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – البحث السابع (ص: 140 - 156)
15 – أيار – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

اختلف العلماء في دخول الفاء في خبر المبتدأ على الموصول الذي ليس فيه عموم[96] نحو: الذي يزورنا فهو مُكرم، إذا كنت تريد به شخصاً مُعيناً، وذلك إلى النحو التالي-

ذهب[97] جماعة من النحاة منهم الأخفش والزجاج، والأعلم مُجيزين دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط إذا كان نهياً أو أمراً، نحو :زيد فاضربه، وزيدٌ فلا تضربه، وجعل منه الزجاج[98] قول الله تعالى[99] (هذا فليذوقوه) إن جعلت "هذا" و" فليذوقوه " خبره، وجعل منه الأخفش[100] قول الشاعر-

وقائلةٌ خَولا نَ فانكَح فتَاتهم***وأكرومَةُ لحيينَ خَلو كمَا هَيا[101]

واعترض عليهم هشام الضرير مانعا المسألة وصححه أبو حيان [102] ذهب هشام إلى أن الموصول إذا أكد أو وُصف لا يجوز دخول الفاء في خبره نحو: الذي يأتيني الظريف مُكرمٌ، والذي يأتيني نفسه مُكرمٌ؛ لأنّ العلة في دخول الفاء في خبر المبتدأ مضارعة المبتدأ اسم الشرط في العموم والإبهام، وهذه العلة انتفت بدخول النعت والتوكيد؛ لأنّ النعت يُفيد التخصيص أو التعريف، والتوكيد يُفيد التحقيق والتثبيت، وكل ذلك مناف للعموم والإبهام الذي هو شرط دخول الفاء في خبر المبتدأ، ([103]) .

و الأرجح أن خبر المبتدأ لا تدخله الفاء إذا كان غير مشبه بالشرط في العموم أو لم يكن نكرة عامة موصوفة بما تقدم ذكره، لأنه حينئذ ينعدم وجه الشبه بينه وبين اسم الشرط، فهي لا تدخل إلا في ما فيه معنى الشرط؛ لأنّها بدخولها تُفيد المجازاة، فإن قلت-من يأتيني فله درهم، فالمبتدأ" من" مشبه بالشرط، ولذلك دخلت الفاء في خبره فأفادت استحقاق المُعطى الدرهم بسبب الإتيان، فإن لم تدخل الفاء في الجملة يحتمل أن يستحق الدرهم بمجيئه أو بعدمه كما أشار إلى ذلك سيبويه[104].

مسألة :وقوع المصدر المؤول خبراً عن اسم الذات

واختلف العلماء في جواز الإخبار بالمصدر المؤول نحو أكثر ما ضرب زيد، على مذهبين-

الأول: ذهب بعض النحويين إلى جواز ذلك[105] وذلك لعدم الالتباس ولعله مذهب الكوفيين؛ لأن "زيد" مضروب لا ضارب، ([106])

الثاني- ذهب البصريون إلى أنّه لا يُجوز ذلك.[107]. و الذي يمكن قوله: إن المصدر حدث فلا يُخبرُ به عن اسم الذات، فلا يصح أن تقول: زيدٌ انطلاق؛ لأنّ زيداً ليس انطلاق لكن قد ورد في اللغة أخبار من هذا القبيل، قوله تعالى چ ٻ ٻ ٻ پ پ ڀ ڀ

96- أبو حيان ،التذييل والتكميل، ج4، ص،97

97- شرح التسهيل للمراد ي،ص،282، وفي الارتشا ف3 /1143

98- الزجاج أبو اسحاق إبراهيم بن اليسري، معاني القرآن، ت، الدكتور عبد الجليل ا لسشبلي، ط1، ،عالم الكتب 1408ه- 1988م ،ج4 ،ص،338 - 339 بتصرف

99- سورة ص من الآية،57

100- الارتشاف1143/3، شرح التسهيل للمراد ي، ص،282

101- البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله و بلا نسبة في شرح التسهيل للمراد ي ، ص: 282 وفي شرح التسهيل لابن مالك 331/1 والشاهد فيه قوله: (فانكح)، حيث دخلت الفاء في خبر المبتدأ الذي لا يشبه الشرط . خولان حي من اليمن وهم : خولا بن عمر بن مالك بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد ، وأكرومة : أصلها الفعلة الكريمة ، الحيان ،: حي أبوهاوحي أمها ، يعني: أنها كريمة الطرفين ، خلو، أي : خالية من زوج .

102- أبو حيان، ارتشاف الضرب ، ج3، ص،1141

103- المصدر نفسه والصفحة نفسها

104- سيبويه، الكتاب، ج1، ص، 452

105- أبو حيان، ارتشا ف الضرب، ج3، ص،1126

106- المصدر نفسه، والصفحة نفسها

107-أبو حيان ، ارتشاف الضرب، ج3،ص 1126

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ﭙﭚ ﭼ[108] فقوله- "إنه عملٌ"، فقد أخبر بالمصدر عن الذات، كما أخبر بالذات عن المصدر في قوله تعالى ﭽ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭼ[109]، فقد أخبر بالذات الذي هو" من" عن المصدر الذي هو" البر" ، ومنه قول الخنساء:

تَرتع مَارَتَعَت حَتىَ إذا أدرَكَت *** فإنّما هي إقبالٌ وإدبارٌ[110]

مسألة : القول في " زيدٌ وحده"

ومن أساليب تراكيب الجملة الاسمية الواردة عن العرب، الإخبار ب"وحده" فتقول مخبراً-زيدٌ وحده، واختلف العلماء في جوازه إلى مذاهب:

ذهب هشام الضرير إلى جوازه، وسبقه يونس من البصريين[111] وذلك إجراء له مجرى عنده [112] فوحده عندهما مكان ، كأنك قلت :زيدٌ موضع التفرد فهو منصوبٌ على الظرفية في محل رفع خبر المبتدأ.

وخالفهما ابن عصفور[113] بقوله-"إنّ ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يكون ظرفاً". وحكى أبوحيان[114] في التذييل قولاً آخر عن هشام وهو- أن وَحَدَه منصوبُ بفعل مضمر كما يُقال :زيدٌ إقبالاً وإدباراً، أي- يُقبل إقبالا ويُدبر إدباراً، والتأويل عنده- زيد وَحَدَ وحدَه، يذهب هشام إلى أن "وَحَدَه" خَلَفَ الفعل "وَحَدَ"، قال هشام- ومثل زيدٌ وحده في مثل هذا المعنى-زيدٌ قصته الأولى وحاله الأول، يذهبُ إلى خلافة هذا المنصوب الناصب كما خلف الوحدُ وَحَدَ، وكان يُسمى هذا منصوباً على الخلاف .

فلهشام رأيان في نصب "وحده" الأول- أنهم نصبوه على الظرفية، والثاني- على الخلاف.

قال ابن عصفور[115]"،وأما سيبويه رحمه الله فذهب إلى أنّه اسمٌ موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ولم يجعلها مصادر، أعني- وحدهم وقُضهم وثلاثتهم إلى العشرة ؛لأنّها لم تُفحظ لها أفعال تعُم معانيها معاني المصادر، فلو سميناها مصادرَ لكان على حدِ تسميتها ويحاً، وويلاً مصادر". ومنعه الجمهور وهو مسموع من العرب جعلته خبراً، أي زيدٌ مكان التفرد. [116]

ومنهم من قال - إنّه مصدر لم يُلفظ له بفعل مثل الأبوة، وقال بعض النحويين "وحده "مما نُصب على الحال وهو في لفظ التعريف كما فُعِل ذلك في "رُجِع عوده على بدئه" [117].

والأرجح هو أن "وحده" ليس ظرفاً كما ذهب إليه يونس وهشام في أحد قوليه، وليس مفعولاً لفعل محذوف كما ذهب إليه هشام في قوله الآخر، وليس حالاً ولا مصدراً، وإنّما هو اسم سُمع عن العرب واستعملته هكذا، أعني مبنياً وهو ناب عن مكان التفرد المفهوم من وحده.

.

مسألة : القول في إعراب "هو لدُنك" و"عبد الله قرنُك"

اختلف العلماء في إعراب " لدنك" و " قرنك" إلى مذاهب-

108- سورة هود من الآية، 46

109- سورة البقرة من الآية، 177

110- البيت من الطويل وهو للخنساء في ديوانها ص 46 والساهد فيه قوله(فإنماهي إقبال وإدبار) حيث أخبر عن الذات بمصدر، فجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام كما تقول: نهارك صائم وليلك قائم، تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها، فكلما غفلت عنه رتعت ، فإذا عاودتها الذكرى حنت إليه فأقبلت وأدبرت في حيرة ، فضربتها مثلا لفقدها أخاها صخر، الكتاب 1 /337

111- أ بو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص،1132بتصرف

112- السيوطي، ، همع الهوامع، ج1، ص،323

113- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص،159

114- أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4 ، ص،77بتصرف

115- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص، 159

116- أبو حيان ، ارتشاف الضرب، ج3، ص، 1132

117- أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص،88

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – البحث السابع (ص: 140 - 156) 15 – أيار – 2022م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

شذ هشام الضرير بوجوب رفعهما، ([118]) وأجاز الكوفيون الرفع والنصب قال أبوحيان في النقل عنهم ([119]) - " فإنه عندهم من القسم الثاني من قسمة المحال ؛ وهو قِرنك وسنُك وشبهُك ولدنك ومثلك إذا وقع خبراً أو نعتا، جاز أن يعرب إعراب الأسماء، وجاز أن ينصب فتقول- زيدٌ سنُك وسنَك، ومررتُ برجل مثلُك ومثلَك ، فإذ وقع فاعلاً رُفع ولم ينصب".

أما البصريون فذهبوا إلى أنّه لا يجوز فيه ذلك إلا إذ كان تابعاً لمنصوب أو معمولاً لناصب وليس نصبه نصب الظرف.([120])

والذي يمكن قوله أن "لدنك" في المثال الأول ظرف بمعنى "عند" فيكون اسماً لمكان الحضور وزمانه كما أن "عند" كذلك وإن كان بينهما أوجه اختلاف([121]) وهي مبنية على السكون غالباً لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف إلا في لغة"قيس"([122])، فإن قلت- هو لدنك، فـ"لدنك" ظرف مكان بمعنى"عندك"([123]) مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية والخبر محذوف تقديره مستقر أو استقر.

وأما " قرنك" بمعنى - مثلك في الشجاعة والشدة والعلم، فالأرجح أن يكون مرفوعاً وإن كان رفعه مجازاً ؛لأنه ليس عين المبتدأ ولا وصفه ، ولا أرى وجهاً للنصب فيه؛ لأنه ليس بظرف، ولا مصدر ولا مفعول لفعل محذوف، اللهم إذا سمع عن العرب أنّها استعملته منصوباً هكذا.

مسألة : القول في" زيدٌ مع جاريته قاعدان"

اختلف العلماء في هذا التركيب فأجازه بعضهم حملاً لـ"مع" على الواو، إذ الأصل - زيدٌ وجاريته قاعدان، ([124]) وذهب الفراء إلى منع ذلك.([125]).وقال ابن الأنباري" وافقوا كلهم على إجازة الحليم مع الحليم يصطحبان والسفيه مع السفيه يقتتلان ويعني بالاتفاق اتفاق الكوفيين.([126]).ويرجح مذهب الفراء ؛وذلك لبعده عن التكلف .

مسألة: تقديم الخبر على المبتدأ

من أساليب خبر المبتدأ تقديمه على المبتدأ ، نحو زيد أبوه ضارب، وزيدٌ أبوه ضرب، فالمبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخبر ف "زيد "مُفسر الضمير في "أبوه" وقد تقدم عليه. وقد أجاز المسألة بهذا التركيب جمهور البصريين([127]) واستدلوا بقول الشاعر

خيراً المبتغيه جَازوا وإذا لميُقضَ ***فالسعيُ في الرَشَادِ رَشادُ([128])

بتقديم الضمير في "خيراً "على مُفسره و هو "مبتغيه"

---

[118]- أبو حيان،ارتشاف الضرب، ، ج3، ص، 1133

[119]- المصدر نفسه والصفحة نفسها

[120]أبو حيان،ارتشاف الضرب، ، ج3، ص، 1133

[121]- شرح التصريح 711/1

[122]- فإنها معربة عندهم تشبيها بـ(عند) شرح التصريح، 712/1

[123]- إلا أن لدن تختص عن (عند)بأمور ذكرها الشيخ خالد الأزهري في كتابه شرح التصريح712/1 ، أولها: أنها ملازمة لمبدأ الغاية. الأمر الثاني: أن الغالب في (لدن) استعمالها مجرورة بـ(من) والأمر الثالث: ألفها مبنية على السكون وعلة بنائها تشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف. الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل. الخامس : أنها لا تقع إلا فضلة بخلاف (عند) فإنها قد تكون عمدة ...

[124]- أبو حيان، ارتشاف الضرب،ج3 ، 1099

[125]- المصدر نفسه والصفحة نفسها

[126]- المصدر نفسه والصفحة نفسها

[127]- ينظر ارتشاف الضرب، ج3، ص، 1109 والمساعد ، ج1، ص ،224

[128]- البيت من الخفيف ،ولم أعثر على قاله و بلا نسبة في شرح التسهيل لا بن مالك 290/1، وفي شرح التسهيل للمراد ي، ص،263، وفي التذييل والتكميل356/3،والشاهد فيه قوله (خير المبتغيه) حيث قدم الضمير على مفسره

أما الكسائي فيوافق البصريين إذا كانت المسألة باسم الفاعل لا بالفعل ([129]).فأجاز :زيداً أبوه ضارب دون : زيداً أبوه ضرب، ووافقه أبوعلي قائلاً-إن الأصل الإخبار بالمفرد والإخبار بالفعل خلاف الأصل، فكأن المبتدأ بالنسبة إليه أجنبي فلا يُفصل به بين الفعل ومعموله بخلاف اسم الفاعل، ووافقه غيرُه بأن الخبر إذا كان فعلاً لا يجوز تقديمه، فلا يجُوز تقديم معموله بخلاف اسم الفاعل .([130])

واعترض عليه بعضهم بأن تقديم معمول الفعل أولى لقوته".([131])

ومنع جمهور الكوفيين هذا التركيب مطلقا، سواء كان باسم الفاعل أو باسم المفعول

والقول هو قو الكوفيين؛ لأنه هو الأكثر مباشرةً لقواعد اللغة وأبعد عن التكليف؛ ولأنّ التقديم يؤدي إلى عودة الضمير ألى متأخر. وما علل به بعض النحويين في جواز المسألة باسم الفاعل من أن الأصل الإخبار بالمفرد فيه نظر؛ لأن المسألة بتركيبيها فيها لبس وتعقيد معنوي .

الخاتمة:

بحمد لله وعونه قد اكتمل هذا البحث الذي جاء بعنوان: أساليب نحوية واردة عن العرب (خبر المبتدأ أنموذجا)، فقد تم حصر هذه الأساليب ودراستها وبيان أثرها في الدراسات النحوية، وعليه فقد توصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: أن بعض هذه الأساليب شذت عن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فلم يكن لها ورود فيهما ، وكثير من هذه الأساليب في حذف خبر المبتدأ، كما أن بعضها ركيكة وفيها شيء من التعقيد المعنوي .

التوصيات:

وتوصي الدراسة بدراسة أساليب اللغة العربية الواردة عن العرب ولم يكن لها ورود في القرآن الكريم والحديث الشريف ،و دراسة أساليب الخبر عامة .

[129]- السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص،333
[130]- المصدر نفسه والصفحة نفسها
[131]- السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص،333

قائمة المصادر و المرجع

القرآن الكريم

ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك ورمضان عبد التواب ط1، مكيبة القا نجي، (د- ت).
الأزهري، خالد عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، (د- ط) ،دار الكتب العلمية،(د- ت).
بركات يوسف هبود، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام(د- ط) (د- ت).
ابن الجزري الحافظ أبو الخير، النشر في القراءات العشر، (د- ط) دار الصحاب للنشر بطنطا، (د- ت).
أبو حيان الأندلسي ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد ط1، مكتبة القانجي القاهرة ج1418،1هـ- 1998.
البحر المحيط، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، بيروت، (د- ت).
التذييل والتكميل في شرح التسهيل تح: حسن هنداوي، ط1، دار العلوم، دمشق، 1419هـ - 1998م.
ابن أبي الربيع عبد الله، البسيط في شرح جمل الزجاجي تح: دكتور عياد بن عبيد الثبيتي،(د- ط) دار الغرب الإسلا مي، (د- ت).
الرضي، رضي الدين الحسن الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، ط2، قار يونس، بنغازي،1996 ج1، ص، 216.
الزمخشري، جار الله أبو القاسم، الكشاف تح: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، مكتبة العبيكات، 1418 هـ – 1998م.
السامرائي، صالح فاضل معاني النحو، ط2 شركة العاتكة للنشر والتوزيع، 1423هـ- 2003م.
السيوطي، الأشباه والنظائر تح: غازي مختار طليمات، (د- ط) مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د- ت).
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ط1، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ- 1998م.
سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان، الكتاب تح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ- 1988م .
الصبان، محمد بن علي حاشية، الصبان حاشية على شرح الأشموني، تخ: عبد الحميد هنداوي،(د- ط) المكتبة التوفيقية،(د- ت).
ابن عصفور، علي بن مؤمن ، شرح جمل الزجاجي، تح: صاحب أبو جناح، (د-ط).
عبد اللطيف الخطب معجم القراءات، ط1، دار سعد للطباعة والنشر1422هـ- 2002م.
الفراء زكرياء يحي بن زياد، معاني القرآن ط2 ، 1403 هـ-1983م.
ابن مالك جمال الدين، شرح التسهيل تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1، دار هجر للطباعة 1410هـ- 1990م.
شرح الكافية الشافية تح: دكتور عبد المنعم أحمد هيري، (د- ط)،(د-).
ابن هشام جمال الدين، قطر الندى وبل الصدى تح: محمد محي الدين عبد الحميد (د- ط) دار إحياء الكتب.

ابن يعيش مرفق الدين، شرح المفصل تح: أحمد السيد أحمد ، وإسماعيل عبد الموجود ،(د- ط) (د- ت).
ابن أبي الربيع عبد الله، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: دكتور عياد بن عبيد الثبيتي،(د- ط) دار الغرب الإسلا مي، (د- ت).

ابن عطية القاسم أبي محمد عبد الحق، المحررالوجيز ، تح: عبد السلام محمد هارون،،ط1 ، دار الكتب العلمية،(د- ت).